

الجمهورية التونسية
وزاراة التعليم العالي
وأبحاث العلم

منشور عدد ٢٢/١٩



تونس في ٠٦ ماي ٢٠٢٢

من وزير التعليم العالي والبحث العلمي

إلى السيدات والسادة:

رؤساء الجامعات

المديرين العامين بالإدارة المركزية

المديرين العامين للمؤسسات العمومية للبحث العلمي

المديرين العامين لدواءين الخدمات الجامعية

المدير العام لمدينة العلوم

المدير العام لقصر العلوم بالمنستير

المدير العام لمركز النشر الجامعي

المدير العام لمركز الحساب الخوارزمي

الموضوع: حول إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2023.

وبعد، في إطار إحكام إعداد مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2023، فإن كل الميائل
الراجعة بالنظر للوزارة مدعوة إلى الشروع في إعداد ميزانيتها في انتظار صدور منشور السيدة
رئيسة الحكومة في الغرض.

ويعتبر مشروع ميزانية 2023 استثنائيا على غرار ميزانية السنة الحالية باعتبار الظروف الطارئة التي تعيشها تونس والعالم وانعكاساتها المنتظرة على مستوى النمو والمالية العمومية، وعليه فأنتم مدعاوون إلى تقديم تقديرات لميزانية 2023 تراعي الضغوطات المالية بترشيد المصاريف بجميع أنواعها والعمل على مزيد تعبئة الموارد الذاتية.

وللغرض يرجى اعتماد المنهجية التالية عند ضبط الحاجيات:

- ✓ ضبط التوجهات الإستراتيجية وإعداد إطار الأداء (الأهداف ومؤشرات قيس الأداء) مع تحديد الأنشطة المبرمجة للسنة القادمة والحرص على ملائمة التقديرات المالية مع الأهداف المضبوطة والأنشطة المبرمجة لبلغ الأهداف طبقا لأحكام القانون الأساسي عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 والمتصل بالقانون الأساسي للميزانية مع مراعاة الإكراهات المالية.
- ✓ تقييم إنجازات سنة 2021 الكمية والنوعية وذلك على مستوى الموارد والنفقات وبيان انعكاساتها عند الاقتضاء على ميزانية 2022 و2023.
- ✓ إعداد مشاريع أطر النفقات متوسطة المدى على ثلاث سنوات (2023-2024-2025) مع توزيع التقديرات حسب طبيعة النفقات وحسب الأنشطة والمشاريع المبرمجة.

ويتم بالنسبة لتقدير مختلف النفقات اتباع التوجهات التالية:

- ❖ بالنسبة لنفقات التأجير: الضغط على كتلة الأجور في إطار التوجه العام للدولة وذلك من خلال:
 - ضبط الحاجيات الضرورية من الإنذابات بصفة دقيقة مع بيان توزيعها والمهام الموكولة إليها بعد الأخذ بعين الاعتبار إعادة التوظيف للموارد البشرية المتوفرة والاقتصار على الحاجيات المتأكدة وخاصة تلك المتعلقة بتسهيل هيكل جديد.
 - ضبط الحاجيات من الساعات الإضافية بدقة بالنظر لحجم ساعات التدريس وإطار التدريس المتوفر مع العمل على ترشيدتها.

- ضبط الحاجيات المتعلقة بسلوك التدريس بالنظر إلى نسب التأثير الحالية ونسبة المدرسين المتعاقدين وحجم الساعات الإضافية مع تحديد دقيق للاختصاصات.
- تقدير الاعتمادات المالية المتعلقة بتأجير الإشراف ومناقشة الأعمال التي تختتم الدراسات الجامعية ومنح التحفيز بالدقة الالزمة، وبصفة مستقلة عن تلك المتعلقة بالساعات الإضافية.
- ضبط عدد الأعوان المرخص لهم إلى حدود 31 ديسمبر 2022 مع تقديم قائمة إسمية.

❖ بالنسبة لنفقات النصرف:

- مزيد التحكم في نفقات التسيير وترشيدها والأخذ بعين الاعتبار توظيف الفوائل المسجلة بميزانية 2021 مع تقديم كشف دقيق ومفصل لوضعية الفوائل وبرنامج استعمالها ووضعية المتخلفات وبرنامج تسويتها.
- العمل على تبنة الموارد الذاتية بالاعتماد على جميع الامكانيات والموارد المتوفرة مع السعي إلى ايجاد مجالات جديدة للتمويل في إطار التفتح على المحيط والتعاون الدولي وغيرها.

❖ بالنسبة لنفقات التدخلات:

- يتم ضبط الأولويات مع بيان الانعكاسات المتوقعة للتدخلات المبرمجة بالنظر إلى أهداف المؤسسة.
- بالنسبة لنفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية (التمويل العمومي سابقا) يتم ضبط المشاريع ذات الأولوية مع إرفاقها ببطاقات مشاريع مفصلة طبقا للنموذج المتوفر على موقع الواب

❖ بالنسبة لنفقات الاستثمار:

- ✓ المشاريع المتواصلة:
 - إعطاء الأولوية في رصد الاعتمادات إلى المشاريع والبرامج التي هي في طور الإنجاز والحرص على ضبط حجمها على أساس الإنجازات المادية والمالية المسجلة إلى غاية شهر ديسمبر 2021 والمنتظرة بالنسبة لسنوي 2022 و 2023.

- تقديم كشف مفصل حول فوائل العنوان الثاني للميزانيات السابقة مع تقديم برنامج ورثة الميزانية لتنفيذ المشاريع غير المنجزة لاستكمالها كليا.

✓ المشاريع الجديدة:

*** مشاريع البناء والتوسعة:**

- سيتم العمل بمقتضيات منشور السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي عدد 10 المؤرخ في 25 جانفي 2022، من خلال إحالة المشاريع المصادق عليها من قبل رؤساء البرامج إلى اللجنة الوطنية للموافقة على المشاريع العمومية بوزارة الاقتصاد والتخطيط.

*** مشاريع التهيئة:**

- يتعين تقديم البرنامج الوظيفي والتقديرات المالية المفصلة والدراسات المنجزة إن وجدت.

*** اقتناء التجهيزات:**

- يتعين تقديم قائمة في الاقتناءات المبرمجة بالنسبة لمشاريع التجهيز مع بيان الجدوى والمستفيدين والتقديرات المالية ويتم إرفاقها بجراحت التجهيزات المتوفرة حاليا.

*** وسائل النقل:**

- يتم تقديم قائمة في الاقتناءات المبرمجة مرفوقة بجراحت في وسائل النقل المستغلة حاليا ووسائل النقل التي تم التفويت فيها والتي يقترح تعويضها.

وبحد الإشارة إلى ضرورة إرفاق كل المشاريع المقترحة ببطاقات مشاريع مفصلة ويتم تحميل نموذج مشروع الميزانية على الرابط www.gbo.mes.rnu.tn وإرساله في نسخة إلكترونية عبر البريد الإلكتروني الرسمي budget.dgsc@mesrs.tn إلى جانب النسخ الورقية.

ونظرا لأهمية الموضوع، فالرجاء إيلاء الأمر العناية الالزمة حتى يتسمى احترام الآجال المحددة لتقديم مشروع الميزانية إلى وزارة المالية، علما وأنه قد حدّد تاريخ 31 ماي 2022 كآخر أجل لموافقة الوزارة بمشاريع ميزانيات مؤسساتكم.

